

## كشاف القناع عن متن الإقناع

الربيبة إلا الوطاء ) دون العقد والخلوة والمباشرة دون الفرج للآية السابقة .  
( قال الشارح والدخول بها وطؤها كنى عنه بالدخول .  
وتحرم بنت ربيبه نما .

( و ) تحرم ( بنت ربيته ) وسواء في ذلك القريبات والبعيدات لدخولهن في الرئائب .  
( وتباح زوجة ربيبه ) إن أبانها أو خلت من الموانع لزوج أمه .

( وتباح ) له ( أخت أخيه لأمه ) من أبيه ( و ) تباح له ( بنت زوج أمه و ) تباح له ( زوجة زوج أمه و ) تباح له ( حماة ولده و ) حماة ( والده و بنتاهما ) أي بنتا حماة ولده وحماة والده .

لقوله تعالى ! ! فلو كان لرجل ابن أو بنت من غير زوجته ولد له أي الابن أو ولدت البنت ( قبل تزويجه بها أو بعده ولو ) أنه ولد له ( بعد فراقها ولها ) أي زوجته ( بنت أو ابن من غيره ولدتها ) أي البنت أو ولدته ( قبل تزويجه بها أو بعده وبعد وطئها أو فراقها ولدته من آخر جاز تزويجه أحدهما من الآخر ) للآية السابقة ( ويباح لها ) أي للأنثى ( ابن زوجة ابنها و ) يباح لها ( ابن زوج ابنتها و ) يباح لها ( ابن زوج أمها و ) يباح لها ( زوج زوجة ابنها و ) يباح لها ( زوج زوجة أبيها ) لأن الأصل في الفروج الحل بالعقد .  
إلا ما ورد الشرع بتحريمه .

( ويثبت تحريم المصاهرة بوطء حلال ) إجماعاً .

( و ) بوطء ( حرام ) كزنا ( و ) بوطء ( شبهة ولو ) كان الوطاء ( في دبر ) لأن الوطاء يسمى نكاحاً كما تقدم أول كتاب النكاح .

فيدخل في عموم قوله تعالى ! ! الآية ونظائرها .

وفي الآية أيضاً قرينة تصرفه إلى الوطاء وهي قوله ! ! وهذا التعليل إنما يكون في الوطاء .

ولأن ما تعلق من التحريم بالوطء المباح تعلق بالمحظور كوطء الحائض .

وظاهر كلامه كالخرقي أن وطء الشبهة ليس بحلال ولا حرام .

وصرح القاضي في تعليقه أنه حرام .

ذكره في الإنصاف .

( ولا يثبت ) التحريم بالوطء ( إن كانت ) الموطوءة ( ميتة أو صغيرة لا يوطأ مثلها ) لأنه ليس بسبب للبعضيه أشبه النظر .

( ولا ) يثبت تحريم المصاهرة ( بمباشرتها ولا بنظر إلى فرجها أو ) بنظره إلى ( غيره  
ولا بخلوة ) ولو ( لشهوة ) لقوله تعالى ! ! يريد بالدخول الوطاء .  
( وكذا لو فعلت هي ذلك ) أي ما ذكر من المباشرة .  
والنظر إلى الفرج وغيره